

الصخب السياسي يعرقل السلطة السودانية



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

اعتاد النظام السوداني السابق أن يقاتل على الصخب السياسي. تغذى على خلافات المعارضة، واستفاد من كثرة المشكلات في البلاد، ووظف كليهما لصالح تمرسه في السلطة لثلاثة عقود. وتظهر نقطة التهديد الرئيسية عندما تصبح الأوضاع أقل صخباً، وتزداد التفاهات بين قوى المعارضة، ولم يكن معنياً كثيراً بإطفاء الحرائق المشتعلة.

انعكست المعادلة الآن، بعد سقوط نظام عمر البشير، وتشكيل السلطة الانتقالية، حيث ارتفعت الرغبة في التهدئة، وتضاعفت التحركات الساعية للاستقرار، غير أنها لم تستطع ملاحقة الأزمات المتتالية، والتي بدأت تؤثر على مصير المرحلة الانتقالية برمتها، فالكثير من القضايا المطروحة مفتوحة، وبت مصيرها مجهولاً.

من الطبيعي أن تتسم المراحل الانتقالية في الدول بالسيولة السياسية، ومفهوم أن تتصاعد حدة المشكلات. لكن الاستغراق لوقت طويل في حلها يصحح بلا طائل غالباً، وينعكس سلباً على فكرة العبور منها بسلام، ويضع الطبقة الحاكمة في مواقف حرجة، تقودها إلى تناقضات وارتباكات تعيق طي الصفحة الراهنة.

تؤدي هذه الحالة إلى توسيع نطاق الخلافات السياسية، وإطالة أمد المرحلة الانتقالية إلى أجل غير مسمى، لأن السلطة التي تتولى زمام الأمور تعتقد أنها كلما اقتربت من حل أزمة وجدت معارضة قوية من جهات فاعلة تشاركها الحكم، وصداً من جهات خارجها ترى في العراقيل مدخلا لحضورها.

احتاجت السلطة الانتقالية في الخرطوم إلى نحو عام لتوقيع اتفاق

سلام مع الجبهة الثورية، كمنظمة لحركات مسلحة وتنظيمات سياسية في أقاليم السودان المهمشة، وتحاول مواصلة الطريق مع قوى أخرى لم تخترط تماماً في المفاوضات بعد، وتضع شروطاً قاسية، تؤخر تنفيذ استحقاقات عاجلة.

لا يزال الأفق غامضاً في إمكانية التفاهم سريعاً مع فصائل لم تر جدوى في المفاوضات الأولى، وقامت بالنسبة لإنزال تفاصيل اتفاق السلام على الأرض، الموقع في الثالث من أكتوبر في جوبا، وتجاوز ما ينطوي عليه من الغام سياسي واقتصادي وعسكري، بما يقلل من فرص النجاح.

تخطي المشكلات الراهنة يمثل اختباراً حقيقياً للسلطة في السودان لأن ترحيل القضايا إلى مرحلة لاحقة على أمل تشكيل سلطة مستقرة ناجمة عن انتخابات حرة ونزيهة مغالطة كبيرة

حاول المكون العسكري والسياسي المشاركين في السلطة الانتقالية، أي مجلسا السيادة والوزراء، احتواء المشكلات التي تفجرت، غير أن التباين بينها لم يعد خافياً على أحد، وهو قابل للانفجار في كل لحظة مع اشتداد حدة الأزمات، وصعوبة إيجاد حلول مناسبة لها، وضجر المواطنين من الإخفاقات المتتالية.

غلط بعض الأزمات على الهوية الشاسعة بين المجلسين، غير أنها لن يكونا قادرين على تطويقها لاحقاً، لأن هناك قضايا من الضروري اتخاذ مواقف حاسمة بشأنها لا

تحتمل التأجيل، وتحكمها حسابات متباعدة، والفصل فيها يعد مطلباً أساسياً، لتأثيرها على ملفات أخرى، وقرارات دول تنتظر لترى كيف تتصرف الخرطوم مع ما يواجهها من مشكلات.

يطفو على السطح حالياً ملف المحكمة الجنائية الدولية بكل ملبساته القانونية والسياسية، مع بدء مدعتها العامة فأتو بنسودا زيارة للخرطوم السبت، والبحث عن طريقة للتعامل معه. فالحكومة ترى حسم موقف البشير ورفاقه مع المحكمة مسألة حيوية، وتؤكد الرغبة في تحقيق العدالة الناجزة في البلاد.

يحتفظ الشق العسكري في مجلس السيادة على هذا الطرح، ويريد البحث عن حل داخلي يبعد قيادات في الجيش عن المسألة الجنائية دولياً، فيمكن للبشير أن يختار "الخيار شمشون"، بمعنى أن يفضح جنرالات الجيش الذين تعاونوا معه سابقاً، ويقول على وعلى أعدائي، وفي هذه الحالة قد يورط بعض المسؤولين في السلطة، وبدلاً من إطفاء الصخب يزداد سخونة.

تتهرب السلطة الانتقالية من حسم ملف التطبيع مع إسرائيل، وتتقسم الآراء بين مؤيد ومعارض، وتبدو المؤسسة العسكرية مؤيدة للفكرة كطريق لحل أزمات مستعصية، بينما تتحجج الحكومة بالشارع وتندثر برداء القوى السياسية الراضية للطرح وتوابعه، وتريد أن لا تقدم على الخطوة بنفسها.

تمتد الأزمات في الداخل والخارج وتتشعب في مجالات عديدة، ليجد المواطنون أن السلطة غير قادرة على التعامل بصرامة مع القضايا الملحة، فلا هي باستطاعتها الرضوخ للابتزاز، ولا تمتلك القوة التي تمكنها من مواجهة أصحابه بالصورة التي تعكس نجاعتها السياسية، ويستمر الدوران في حلقات ضيقة من الصخب.

تشير هذه الحالة في بلد مثل السودان مليء بالتعديلات إلى التأقلم معها لفترة من الزمن، لأن الحلول المتاحة، بالإيجاب أو السلب، تحمل معها ارتدادات على مكونات السلطة وتقديراتها، وربما لا تستطيع القوى المشاركة فيها تحمل النتائج، ما يردعها ويخفض من مستوى الجراءة والصرامة.

الخوف أن يرتضي الشركاء بالتعايش مع اللاهول، ويعيدون تكرار تجربة البشير، بشكل عكسي، حيث كان يخلق الأزمات إن لم يجدها متوافرة، ويعمل على استمرارها ورفض تسويتها وقت أن كانت هناك رفاهية في الاختيارات بين البدائل، وأدوات تمكن من القضاء على الصخب وأنواعه.

يمثل تخطي المشكلات الراهنة بأي وسيلة اختباراً حقيقياً للسلطة، لأن ترحيل القضايا لمرحلة لاحقة على

أمل تشكيل سلطة مستقرة ناجمة عن انتخابات حرة ونزيهة مغالطة كبيرة، فإذا كانت كل الألوان المشاركة في السلطة، وهي متعددة وتضم طيفا مؤثراً، تتهرب من المواجهة وتراوغ أحياناً، فمن المتوقع أن يستمر الوضع على ترهله.

الأهم أن المروحة والتذبذب والارتباك، والمناورات الخفية، عوامل خطيرة لن تمكن السلطة الانتقالية من الوفاء بالتعهدات لتشكيل حكم مدني دائم، خاصة أن ثمة جهات من داخل السلطة تمنع في هذا الاتجاه، حبا في البقاء والتقلب على جمرها. يتذرع هؤلاء بأن الأجواء التي يمر بها السودان سوف تؤدي إلى حكم مدني مشوه، فالأخذ بالديمقراطية في الدول التي تعاني أزمات كبيرة سلاح ذو حدين، إما يقود إلى الاستقرار أو الفوضى، ويبدو السودان أقرب إلى الأخيرة

مع كثافة الأحزاب، وضجيج النخب السياسية. تمكن أزمة السودان في أن جزءاً كبيراً من أزماته الحقيقية والمفتعلة بعيد عن السلطة، ولا تملك من أمره شيئاً، وأي صخب أو هدوء سياسي يلعب دوراً في مسار القرارات، فالرؤية ملتبسة مع تراحم القضايا، وعدم القدرة على التعامل معها بحرية، لذلك يؤدي وجود الكواح إلى تكبير المواقف، فتتعرق التطورات الإيجابية.

إذا ابتعدت السلطة في الخرطوم عن دوائر الصخب السياسي قد تتمكن من اتخاذ قرارات فاعلة في القضايا الملحة، لأن ترحيل الملفات الشائكة وتجميدها يمكن أن ينجح في وجهها، ويجبرها على تبني مواقف أشد خطورة.

سنة على انتفاضة 17 تشرين

البعض توقع من الانتفاضة أن تسقط النظام بالضربة القاضية وهذا نتيجة عدم فهم طبيعة هذا النظام وتحديد حزب الله الذي لا يمكنه حكم البلاد إلا من خلال رموز الفساد وقواه الطائفية

حكومتان، ونزعت الشرعية عن برلمان النظام المخرل. سنة مرت أخرج فيها نظام ائتلاف المافيات المسيطرة بقيادة حزب الله كل عنة إلى العن، سنة مرت شهدت أكبر جريمة عرفها لبنان عبر تاريخه تمثلت في تفجير مئات الأطنان من نترات الأمونيا في مرفأ بيروت، ما أسفر عن تدميره بالكامل وتدمير ثلث العاصمة بيروت، وسقوط أكثر من مئتي قتيل وستة آلاف جريح، وتشريد مئات الآلاف وتدمير آلاف الوحدات السكنية والمدارس والمستشفيات والمصالح.. إضافة إلى ما لحق جميع اللبنانيين من أذى نفسي خلفه هذا الانفجار. سنة مرت ولا يزال اللبنانيون يعيشون انتفاضتهم بالرغم من انتشار وباء كورونا الذي أسهمت المنظومة نفسها في نشره. واليوم تحاول المنظومة نفسها إعادة إنتاج نظام سيطرتها، لكن ما أصابها من تفكك وتناحر وخضوعها لمتطلبات الخارج المهيم على

من الشبيحة والبلطجية المنتفعين. أما انتفاضة تشرين فقد أقامت فرزاً واضحا بين جماهير شعبية سحقها سياسات اقتصادية واجتماعية، اتسمت بالفساد والصفقات والنهب وتدمير القطاعات المنتجة وتدمير القطاعات الخدمية والسيطرة على النقابات وتدجينها، وبين قوى مارست كل تلك المواقف وحكمت بنظام زبائني دعائمه الفساد والمحاصصة والطائفية.

سنة مرت على انتفاضة 17 تشرين، شهدت على تفكك المنظومة المسيطرة وعلى خواء أحزابها، بعد أن أحدثت تلك الانتفاضة زلزالاً حاداً في قواعدها الشعبية وكتل مناصريها، بعد اقتضاح فساده وعتاها واحتقارها للمواطنين ومن ضمنهم أنصارها. سنة مرت أسقطت فيها

عن الانهيار التام، اقتصادياً ومالياً واجتماعياً وبيئياً وخدمياً. أعطى حسن نصر الله الضوء الأخضر لمجموعات البلطجية والشبيحة لمهاجمة تجمعات المنتفضين في بيروت، وخصوصاً في الجنوب والبقاع، والاعتداء عليهم بكل ما هو دون استخدام السلاح الناري. وهكذا كان. فاجتاحت جحافل الشبيحة التابعة لحزب الله وحرمة أمل ميادين التظاهر والاعتصام تردد الشعارات المذهبية في وجه الشعارات الوطنية التي يرددتها المتظاهرون وترفع الاعلام الحزبية والطائفية في مقابل العلم الوطني، الذي يرفعه المتظاهرون، وتمارس الاعتداءات بالعصي والحجارة

على جموع المتظاهرين السلميين، بينما كانت أجهزة الأمن والجيش تقف موقف المتفرج. تكرار هجمات شبيحة حزب الله وحرمة أمل شجع القوى السلطوية الأخرى لتقوم بالأمم بنفسه في مناطق تواجدها، إذ لم يتردد أي من أحزاب السلطة الطائفية في مهاجمة المتظاهرين والاعتداء عليهم وتحطيم وحرق خيم الاعتصام في مختلف المناطق اللبنانية.

هنا لعب الإعلام دوراً خبيثاً في القول إن الشارع اللبناني منقسم على ذاته، فهناك من يثور على منظومة السلطة وهناك من لا يزال يؤيدها. وهذا تضليل وتزوير وفتح، أما الواقع الواضح لكل ذي بصر فهو سلطة مافيات مسيطرة في مواجهة شارع منتفض. ولا تعدم أية قوة مسيطرة مجموعات

عديد نصار
كاتب لبناني

كان يوماً استثنائياً بكل المقاييس في حياة اللبنانيين ذلك السابع عشر من أكتوبر 2019 حين اندفع الوف من المنتفضين والمنتفضات من الشباب والصبايا اللبنانيين إلى الساحات في العاصمة بيروت، وفي مختلف المدن والقرى على مساحة الوطن، هاتفين بإسقاط منظومة الفساد والنهب والتبعية، تحت شعار موحد "كلن يعني كلن"، ووسم موحد "لبنان ينتفض"، وتحت راية واحدة، العلم اللبناني. لم يقتصر اندفاع مئات الألوف من المنتفضين على احتلال الساحات والشوارع، بل امتد ليحاصر مكاتب ومنازل النواب ووزعاً وزعماء الأحزاب المسيطرة في البلاد، حيث بادروا إلى تمزيق صورهم التي تلوث الساحات العامة وإحراقها، دون أن يستنقوا في ذلك شخصية أو رمزا من رموز سيطرة هذا النظام.

وعلى مدى ثلاثة أيام من تاريخ 17 - 10 - 2019، ساد صمت القبور وسيطر على أجواء زعماء القوى المسيطرة وأزلامهم ووزرائهم ونوابهم. لم يجرؤ أي مسؤول على مواجهة الجماهير الغاضبة، التي انفجر سخطها دفعة واحدة، لا مباشرة ولا حتى في وسائل الإعلام. الجيش والقوى الأمنية نفسها التزمت الحياد التام حيال تحركات الثوار، الذين بادروا إلى تقطيع أوصال البلاد، عبر قطع كافة الطرقات في كافة المناطق، ما أدى إلى شلل تام في البلاد.

أول من تصدى لهذه الحركة الشعبية الشاملة كان زعيم حزب الله حسن نصر الله، الذي بادى متحمداً الإرادة الشعبية بصف صريح: لا لإسقاط الحكومة، لا لإسقاط العهد (رئيس الجمهورية)، لا لإسقاط مجلس النواب؛ هذه اللات الثلاث لخصت رد المنظومة المسيطرة بزعامة حسن نصر الله على انتفاضة الشعب اللبناني التي نادى بإسقاط جميع من يحلهم مؤسسات الدولة باعتبارهم مسؤولين بشكل أو بآخر

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

